تصور مقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر

A proposed vision for The Role of the Egyptian University in Achieving the Green Economy

إعداد

أ.م.د/ منى عرفه حامد عمر

أستاذ مساعد ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية– جامعة أسوان

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد الخامس عشر- العددالرابع – الجزء الرابع- ب - لسنة 2023

تصور مقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر

أ.م.د/ منى عرفه حامد عمر

الملخص

استهدف البحث إلى التعرف على الإطار المفاهيمى للاقتصاد الأخضر، والكشف عن واقع دور الجامعات المصرية فى تحقيق الاقتصاد الأخضر، والتوصل إلى تصور مقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر ، واستخدم البحث المنهج الوصفى، واعتمد البحث على استبانة طبقت على عينة من القيادات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسوان، وبلغ عدد أفراد العينة (118) من المجتمع الأصل، وتوصل البحث إلى أن استجابات عينة البحث لمجال التدريس، جاءت بمستوى كبير، بمتوسط حسابى (3.71)، وبانحراف معياري (٠,87)، وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى كبير، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٣,٥3)، و(٣,٩٥)، مما يشير إلى تقارب وتوافق استجابات أفراد العينة حول المستوى الكبير لدور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر بمجال التدريس، وأن استجابات عينة البحث لمجال البحث العلمي، جاءت بمستوى متوسط، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٧٣)، وبانحراف معيارى(0.74) وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٢,٧٠)، و (2.78)، مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى المتوسط لدور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر لمجال البحث العلمي ، وأن استجابات عينة البحث لمجال خدمة المجتمع جاءت بمستوى متوسط، وحصلت على متوسط حسابي(٢,٦٩) ، وبانحراف معيارى(0.77) وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٢,٦٢)، و(٢,٧٢)، مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى المتوسط لدور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر لمجال خدمة المجتمع، وفى ضوء نتائج البحث تم تقديم تصور مقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح– دور– جامعة أسوان – الاقتصاد الأخضر.

A proposed vision for The Role of the Egyptian University in Achieving the Green Economy

Abstract:

The research aimed to identify the conceptual framework of the green economy, reveal the real educational institutions in achieving the green economy, reach a vision for Aswan University in achieving the green economy, and create alternatives (description). The research relied on a creative questionnaire from the leaders of Wu University and faculty members in Aswan. The number of members reached (118) from the original community, The research found that the research sample's responses to the field of teaching were at a high level, with an arithmetic mean of (3.71) and a standard deviation of (0.87), and as for the phrases, they were all at a high level, as the arithmetic averages for the phrases ranged between (3.53) and (3.53). 3.95), which indicates the convergence and agreement of the responses of the sample members regarding the significant level of Aswan University's role in achieving the green economy in the field of teaching, and that the responses of the research sample in the field of scientific research came at an average level, and obtained an arithmetic mean (2.73), with a standard deviation (0.74) As for the phrases, they were all at an average level, as the arithmetic averages for the phrases ranged between (2.70) and (2.78), which indicates the closeness and harmony of the sample members' responses regarding the average level of the role of Aswan University in achieving a green economy in the field of scientific research. The research sample's responses to the field of community service came at an average level, and obtained an arithmetic mean of (2.69), with a standard deviation of (0.77). As for the phrases, they all came at an average level, as the arithmetic averages for the phrases ranged between (2.62) and (2 ,72), which indicates the convergence In light of the research results, the proposed scenario was presented to role of Aswan University in achieving the green economy was presented.

Key words: And developing a proposed vision for the role of Aswan University in achieving the green economy .

مقدمة :

شهد العالم خلال السنوات الماضية ظهور أزمات عالمية متعددة ذات صلة بالغذاء والوقود والمياه العذبة بالإضافة إلى الأزمات المالية. ومؤخراً كان هناك عدم استقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، ونقص في الأغذية العالمية وندرة في المياه. وقد تعقد الوضع أكثر بتغير المناخ الذي هو ظاهرة تزيد من حدة آثار كل أزمة من الأزمات العالمية. وقد طال ذلك كثيرًا من بلدان العالم وكان له انعكاسات على تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

فنهوض أية أمة بمكانتها الاقتصادية يتحقق من خلال التعليم خاصة التعليم العالي؛ وذلك من خلال إعداد الشباب لمواكبة المتغيرات والمستجدات، وما يقوم به من معالجة النقص في المهارات، وإحداث تغيرات في السلوك والممارسات بحيث تكون أكثر مسئولية بيئيا، والعمل على دمج مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في برامجها، وجعلها جزءًا ضروريًا من الكفاءة المهنية لخريجيها.

كذلك أولت العديد من المؤتمرات العربية هذا الاقتصاد أهمية كبرى منها مؤتمر السياسة العمومية في تلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة المنعقد عام 2018م في جامعة قسطنطينية، حيث نادى بضرورة الاهتمام بتنمية هذا المفهوم على كافة الأصعدة ومختلف المجالات الملتقى الدولي الأول حول دور السياسات العمومية في تلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، 2018.(

وفي إطار الاهتمام بالاقتصاد الأخضر أشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو دي جانيرو عام 2012 بعنوان " المستقبل الذي نصبو إليه" إلى أهمية الاستجابة والمشاركة الفاعلة للمؤسسات التعليمية ولا سيما مؤسسات التعليم العالي من خلال الطلاب والمعلمين والمناهج والبرامج التعليمية لتوجهات الاقتصاد الأخضر، مع التأكيد على ضرورة إعادة النظر في البرامج التدريبية والمناهج التعليمية الحالية وتطويرها من أجل المضي قدما نحو التنمية المستدامة (منظمة الأمم المتحدة، 2012، 57 58).

ونتيجة لهذه العوامل وغيرها من الأسباب يستهلك النشاط الاقتصادي حالياً كتلة حيوية أكبر مما

تنتجه الأرض بشكل مستدام، أي أن الأثر الإيكولوجى يتجاوز موارد كوكب الأرض. وهو يستنفد أيضاً رأس المال الطبيعي الذي تشكل خدمات نظامه الإيكولوجي جزءًا رئيسًا من رفاه الفقراء، مما قد يؤدي إلى استمرار واستفحال الفقر المتفشي وكذلك التفاوت في توزيع الثروات. وتمثل هذه المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تهديدات خطيرة على الأجيال المقبلة. (على عبد الرحمن علي، ٢٠١٦م، ١)

واستجابة لهذه للآثار المترديةظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر"، والذي عرف بأنه نوع من الاقتصاد يمكن أن يؤدى إلى تحسن في رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، كما يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من المخاطر البيئية. والأهم من ذلك أن مفهوم الاقتصاد الأخضر هو أكثر من مجرد تخضير القطاعات الاقتصادية فهو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ٢٠١١م)

ولم تكن مصر بعيدة عن هذه الاهتمامات والمبادرات فقد تبنت رؤية للتنمية المستدامة من أجل إيجاد بارقة أمل مع تجمع الشعب المصري، والتعامل التحديات المختلفة اعتمادًا على المعرفة والإبداع، وتعرف إمكانيات مصر الحقيقية، والتركيز على الميزة التنافسية.(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ،2016، 3)

وتشير كلمة "الأخضر" إلى كل ما هو صديق للبيئة أو يمكن أن يحسن من حالة البيئة، أو على الأقل لا يزيد على البيئة مزيدًا من الأضرار ، بينما يأخذ الجانب الاقتصادي للبيئة عديد من الأشكال منها : التربة والهواء والغابات والمياه الجوفية والمعادن والطاقة، وهذه الجوانب جميعها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن الاستخدام الجائر لهذه العناصر سوف يترتب عليه تدمير المنظومة البيئية، ولذلك ظهر "الاقتصاد الأخضر" من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها، وأصبح المصطلح الأكثر استخدامًا في المجتمع الدولي في سياق التنمية المستدامة الذي يقوم على دمج النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والمساواة الاجتماعية بشكل متكامل.(هبه فؤاد سيد، 2020، 160).

. وأظهرت دراسة(Nhamo ,2014,)أن هناك صحوة لتبنى الاقتصاد الأخضر كما يتضح في أنشطة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، كما أوضحت أن التعليم

العالي له دور محوري في الاقتصاد الأخضر؛ حيث يعتبر منتجًا للمعرفة كما يمكن أيضًا من خلال مؤسساته تطوير المهارات من أجل المستقبل الذي يبتغيه المجتمع وقد شاركت مؤسسات التعليم العالي في العالم في المبادرات التي تشمل التعليم البيئي والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم في مجال تغير المناخ.

وبنا وتأتي أهمية الجامعات من أدوارها التي تستمدها من وظائفها؛ حيث تعتبر وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع من وظائفها الأساسية؛ فالجامعة الآن لم تعد مكانا للتدريس فقط أو مؤسسات تعيش في أبراج عاجية بعيدة عن المجتمع بل أصبحت قيمتها تكمن في المساهمة في حل مشكلات المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف ثلاث والمتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

والتعليم الجامعى هو أحد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة والشاملة. ويجب أن يكون له دور محوري في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر أحد أدواتها، وهذا يعني أن يكون على استعداد للانخراط في جدول أعمال الاقتصاد الأخضر بما يشمله من القضاء علي الفقر وتحقيق العدالة، وكذلك عليه ليس فقط توفير فرص عمل، ولكن أيضًا ينبغي أن يكون له دور في إعادة وصقل مهارات البحث والابتكار التي تعالج القضايا التي تقع في قلب الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لذا تسعى الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر .

مشكلة البحث:

يقع على عاتق الجامعات مسؤولية ضخمة في تحقيق النمو الاقتصادي بمصر، وذلك بإعطاء الجانب التربوي اهتمامًا أكبر مما هو عليه حاليا، فتحقيقها يتطلب تكاملا تعليميا تربويا عن طريق تطوير مؤسسات التعليم العالي والجامعات، وتطوير البرامج التعليمية الفنية والتخصصية؛ لإعداد الكوادر البشرية في التخصصات الواعدة، والقادرة على مواكبة التحولات التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد والمقدرات الوطنية، ويحقق متطلبات الاقتصاد الأخضر.

وتتمحور المبادي الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساساً سليماً لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاد العربي من تخفيف البطالة إلى تحقيق أمن غذائي واقتصادي متين، إضافة إلى تنويع أكثر عدالة للدخل بما يحقق استقرار المجتمعات، كما أن الاستخدام الأمثل للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد الذي يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الغائب كثيرًا عن مجتمعاتنا (عايد راضي خنفر،٢٠١٤ :٥٤).

لذا ينبغي على الجامعات تعزيز إدماج المهارات الخضراء في مناهجها ؛ لتوفير المؤهلات التربوية العلمية للوظائف الأكاديمية اللازمة لتشكيل الاقتصاد الأخضر؛ لتطوير النماذج الاقتصادية المستدامة التي تحافظ على الموارد البيئة وتعزز الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز التدريب المهني لمخرجات التعليم؛ للانخراط في سوق العمل بمساعدة خبراء في الاقتصاد الأخضر.

وفي هذا الصدد أكدت العديد من نتائج الدراسات على أهمية مفهوم الاقتصاد الأخضر والمفاهيم المرتبطة به، ودعت إلى ضرورة دمجة في العملية التعليمية، وتنمية هذه المفاهيم لدى الطلبة، وتشكيل السلوك الإيجابي المؤيد للبيئة، ومن هذه الدراسات دراسة (Nhamo, 2014) والتي توصلت إلى ضرورة تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر في مؤسسات التعليم العالي من خلال المناهج الدراسية، والسياسة التعليمية، والبحث العلمي، ودراسة (Rao& Aithal, 2016) والتي أكدت على ضرورة دمج الاقتصاد الأخضر في المقررات الدراسية، وحل المشكلات المعتمد على المفاهيم الخضراء، وتلبية متطلبات التعلم الأخضر، واستخدام التكنولوجيا الخضراء في التعليم.

وبالرغم من تعدد الدراسات التي أكدت على أهمية الاقتصاد الأخضر، وجدت مجموعة من الدراسات التي أكدت عكس ذلك، حيث أكدت على أن هذا الدور يشوبه العديد من المعوقات وهو ما أكدته دراسات ، نجوى يوسف جمال الدين وآخرون (2014)، Rao; Aithal(2016) مديحة فخرى محمود محمد (2017)، والتي اتفقت على أن من أهم معوقات تطبيق الاقتصاد الأخضر في التعليم نقص الوعي بالاقتصاد الأخضر ، وقلة البحوث الأكاديمية التي تتناول

الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته في التعليم، إضافة إلى عدم وجود برامج تدريبية للطلبة حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وافتقار استراتيجيات التدريس المستخدمة في تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وفى ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس الآتي: ما التصور المقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر ؟

أسئلة البحث :

1.ما الإطار المفاهيمى للاقتصاد الأخضر؟

2.ما واقع لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر؟

3.ما التصور المقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر؟

أهداف البحث:

يستهدف البحث الحالى تحقيق مايلى :

1.التعرف على الإطار المفاهيمى للاقتصاد الأخضر.

2.الكشف عن واقع لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر

3.التوصل إلى تصور مقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر

أهمية البحث:

1.التأصيل النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر وهو من المفاهيم الاقتصادية الحديثة ، وكذلك ندرة البحوث التربوية التي تناولت هذا المفهوم وهو ما قد يعطي للموضوع أهمية. .

2. التأصيل النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر كأحد المفاهيم البيئية والاقتصادية الحديثة في قواعد النظام العالمي الجديد.

3.تفعيل وظائف الجامعة في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، وهو ما سوف يعود بالفائدة على المجتمع المصري من خلال تأثيره الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

4. تفيد نتائج الدراسة مخططي ومسئولي الجامعات المصرية في كافة التخصصات من خلال ما يضعه من مقترحات لتطوير البرامج بما يتوافق مع مفاهيم الاستدامة ومفاهيم الاقتصاد الأخضر.

5. تفيد الدراسة الباحثين حيث يمكن الاسترشاد به في استحداث أبحاث مستقبلية؛ لتحسين جودة الحياة البيئية، وفتح آفاق جديدة في مجال الوعي البيئي والاستدامة.

منهج البحث :

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة، حيث تهتم البحوث الوصفية بظروف العلاقات القائمة والممارسات الشائعة والمعتقدات، ووجهات النظر والاتجاهات، حيث يهتم هذا المنهج بتحليل البيانات للوصول إلى النتائج وتفسيرها، وتقصى حول الظواهر المجتمعية والتربوية التعليمية، كما هي قائمة في الحاضر ووصفها وتشخيصها وتحليلها وتفسيرها، ويتمثل استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة فيما يأتي :

1.جمع الأدبيات ذات الصلة بالدراسة الحالية وتحليلها للإفادة منها في رصد مفهوم وأهمية الاقتصاد الأخضر، وأهم التحديات التى تواجه الجامعات المصرية لتحقيق الاقتصاد الاخضر.

2.إعداد أداة بحثية يتم من خلالها الوقوف على واقع جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر

3.يقدم البحث تصور مقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر.

أداة البحث :

استبانة من إعداد الباحثة موجهة إلى عينة القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس .

حدود البحث :

1.**حد الموضوع:** اقتصر البحث الحالى على تناوله دور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر

2.**حد المكان :**اقتصر البحث على اختيار عينة عشوائية من جامعة أسوان .

3.**الحدود البشرية :** تم تطبيق أداة البحث على عينة عشوائية عينة القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس

4..**حد الزمان :** تم تطبيق الدراسة خلال الفترة من 2022م/2023م.

مصطلحات البحث :

من أهم المصطلحات الواردة الواردة فى الدراسة مايلى :

1.الاقتصاد الأخضر:

يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها ان تفضي الى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الاحيائي وتدهور النظام الايكولوجي(سمر هارون، 2019م، 251) .

وتعرف الباحثة الاقتصاد الأخضر إجرائياً بأنه: الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة والتي تؤدي إلى عدم الإضرار بالبيئة وتحقيق التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة مع الحد من الفقر، وتحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية وتحسين حياة الأجيال الحالية والقادمة، وتعديل سلوك الفرد في التعامل مع الوسط المحيط به وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استهلاكها، اللازم توافرها لدى الجامعات المصرية.

الدراسات السابقة:

بتتبع الأدبيات التي تناولت هذا المجال؛ نجد أنه يوجد العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الاقتصاد الأخضر ومن أبرز تلك الدراسات ما يلي:

-هدفت دراسة علي (2023)إلى الكشف عن العلاقة بين استهلاك الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر والتحول إلى الاقتصاد الأخضر. تستند الدراسة إلى بيانات تم الحصول عليها من عام 1990 إلى عام 2020م. ولتحقيق هدف الدراسة تم: تبني علاقة التكامل المشترك والسببية، ونموذج متجه تصحيح الأخطاء بين استهلاك الطاقة الجديدة والمتجددة، ومؤشر تنمية الاقتصاد الأخضر من منظور دالة الإنتاج الكلاسيكية، وذلك من خلال بناء مؤشر تنمية الاقتصاد الأخضر؛ لقياس مستوى التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وتظهر النتائج بشكل أساسي: تأثير استهلاك الطاقة الجديدة والمتجددة على مؤشر تنمية الاقتصاد الأخضر بشكل إيجابي، ووجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين، وينقسم التأثير إلى ثلاثة أركان: النمو الاقتصادي، واستهلاك الطاقة، وجودة البيئة.

-هدفت دراسة نوزاد عبدالرحمن الهيتي (2022) إلى التعرف على الاقتصاد الأخضر المبادئ والتطبيقات، تعتمد أرزاقنا واقتصاداتنا على الموارد والخدمات نتيجة الأنشطة البشرية أن يضعف القدرة الإنتاجية للطبيعة التي يعتمد عليها الاقتصاد لتلبية الاحتياجات الأساسية، ومنها المياه والطاقة والغذاء. شكل الاقتصاد الأخضر مثالاً مختلفاً للنظر إلى التفاعل بين الأنشطة البشرية والظروف الاجتماعية والبيئية، وتناول البحث الاقتصاد الأخضر المفهوم والمبادئ، وأشارت إلى أهمية الاقتصاد الأخضر ومكوناته، وأوجزت أهم فوائد الاقتصاد الأخضر، وتطرق إلى مؤشر الاقتصاد الأخضر، والنمو الأخضر، وتطبيقات الاقتصاد الأخضر (في مجال الصيرفة الخضراء، الأبنية الخضراء، وذكر المبادئ الأساسية للأبنية المستدامة، وعدد أنواع الطاقة الخضراء (طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة المستخرجة من الكتلة الحيوية، الطاقة الخضراء المولدة من حركة المياة، الطاقة الناتجة عن المد والجزر) ومزايا الطاقة الخضراء، والصناعات الخضراء. واختتمت الورقة بان عملية تحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر تتطلب من الحكومات القيام بتبني آليات الاقتصاد الأخضر من خلال التحول نحو استخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية بدلاً من استخدام مولدات الديزل، فتكلفة استخدام الخلايا الشمسية أقل علاوة على كونها طاقة نظيفة، يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والشراء والاستثمار.

-هدفت دراسة تشاكرابورتي وآخرون(Chakraborty & Others، 2018) إلى حصر وتحليل المناهج الخضراء في برنامج الهندسة بجامعة دلهي التكنولوجية؛ لاستكشاف مدى دمج المناهج الخضراء في التعليم الهندسي، وأظهرت النتائج أنه وفقا لمؤشر المناهج الخضراء؛ فإن التعليم التكنولوجي الهندي يتبع التكامل الرأسي مع تركيز منخفض على التكامل الأفقي بالنسبة للمنهج الأخضر، مما يؤدي إلى ثقافة خضراء غير مستدامة.

-دراسة لاروسي وآخرون (2017) Laaroussi, et al. والتي هدفت إلى التعرف على دور كلية الهندسة في دعم الاقتصاد الأخضر في المغرب من خلال التعليم المبني على الاقتصاد الأخضر، وخاصة الطاقة الخضراء، ثم التعرف على التحديات التي تواجه تبنى

الاقتصاد الأخضر في التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود برامج تدريبية للطلاب حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وافتقار استراتيجيات التدريس المستخدمة إلى تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وضعف توظيف أدوات التعليم الإلكتروني في تنمية وعي الطلاب بمفاهيم الاقتصاد الأخضر.

-بينما هدفت دراسة مديحه فخري محمود (٢٠١٧) إلى إلقاء الضوء على بعض التحديات المجتمعية في مصر، والتي تجعل من تطبيق الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة، ثم تقديم تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، وقد خرجت الدراسة بتصور مقترح لتفعيل دور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، يقوم على تنمية المسئولية الاجتماعية للجامعات من خلال مختلف وظائفها، وتفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وقطاع الأعمال.

-كما هدفت دراسة راو Rao (2016) إلى تحليل مدى إمكانية تبني مؤسسات التعليم العالي لمفاهيم التعليم الأخضر ، ومعوقات ذلك، ثم التعرف على أهم الاستراتيجيات المستخدمة في التعليم الأخضر، وعليه تم التوصل إلى أناستراتيجيات التعليم الأخضر في التعليم العالي تشمل : دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في المقررات الدراسية، وحل المشكلات المعتمد على المفاهيم الخضراء، والتعلم من خبرات الآخرين، وتلبية متطلبات التعلم الأخضر، واستخدام التكنولوجيا الخضراء في التعليم، كما تم التوصل إلى أن أهم معوقات تطبيق التعليم الأخضر في الجامعات تتمثل في: نقص الوعي بالاقتصاد الأخضر لدى هيئة التدريس والقيادات الإدارية الجامعية، وقلة البحوث الأكاديمية التي تتناول الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته في التعليم العالي.

-أما دراسة نسرين إسماعيل البنوي (٢٠١٥)، فهدفت إلى تحديد المعوقات والاستراتيجيات والفرص التي تواجه جهود المملكة العربية السعودية نحو اقتصاد أخضر، وتنمية مستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الترتيب الرابع للمملكة العربية السعودية بين الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي يعبر عن أداء متوسط، ويحتاج لمزيد من التحسين، ويعد الاعتماد على الموارد غير المتجددة للطاقة واحدا من أهم المعوقات نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، كما

خلصت إلى أن تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر بالتعليم عموماً ، ومؤسسات التعليم العالي بخاصة في المحاضرات والبحث العلمي، يمثل أهم استراتيجية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

-وهدفت دراسة نجوى يوسف جمال الدين (2017) إلى التعرف غلى متطلبات الاقتصاد الأخضر، وإلى تقديم مقترحات لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يسعى للنهوض بالمجتمع، وأن تأسيس الاقتصاد الأخضر يبد من التعليم؛ باعتباره أهم الوسائل على الإطلاق لتعديل القيم والمواقف والمهارات والسلوكيات، وأنماط الحياة.

- كما هدفت دراسة كوستر Koester (2013) إلى تسليط الضوء على جامعة (Ball BSU State) كمؤسسة رائدة في أنشطة الاستدامة، وذلك من خلال دراسة تاريخية مع التركيز على الجوانب التنظيمية. وكان من أبرز النتائج: أنه يمكن لمجتمعات التعلم الرسمية ومن بينها الكليات والجامعات أن تدمج بسهولة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الممارسات التشغيلية اليومية وعروض المناهج الدراسية بالكلية أو الجامعة.

-التعقيب على الدراسات السابقة

يلتقي هذا البحث مع الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية الاقتصاد الأخضر، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك المواضيع المتعلقة بالتعليم خاصة الجامعي، ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث بيئة التطبيق، وأفراد عينة البحث، والمنهجية والأساليب الإحصائية المستخدمة، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في الإطار النظري باعتبارها نقطة انطلاق يبنى عليها في معالجة المشكلة الحالية، وفي بناء أداة البحث، وتفسير نتائجه.

ويتميز البحث الحالى عن الدراسات السابقة في أنها من الدراسات القليلة التي تناولت الاقتصاد الأخضر في بلدان عربية وخاصة المجتمع المصرى.

الإطار النظرى للبحث

أولاً: نشأة ومفهوم الاقتصاد الأخضر .

يعد مفهوم الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الهامة والضرورية، والتي اكتسبت شهرة عالمياً فى الآونة الأخيرة، نظراً لتوجه العالم اليوم صوب الاستثمارات في القطاعات الخضراء، ومناداة العديد من الدول والمنظمات والهيئات بأهمية اعتماد الاقتصاد الأخضر كنمط حياة، وبالرغم من تعدد مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتعدد الرؤى إلا أنها كلها تدور حول الممارسات والأنشطة الصديقة للبيئة.

وثمة غزارة فى الأدبيات التى تناولت مفهوم الاقتصاد الأخضر، وقد انطوت هذه الأدبيات على تعريفات متنوعة ومتباينة لمفهوم الاقتصاد الأخضر، ويرجع الأمر في ذلك إلى تباين وجهات نظر الباحثين والعلماء والمهتمين بالاقتصاد الأخضر واختلاف خلفياتهم الأكاديمية ومجالات اهتماماته، أشارت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا للاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن فى رفاهية الإنسان والمساواه الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية" **(United Nations Economic Commission for Africa (2012).**

فالاقتصاد الأخضر يعد الدافع وراء النمو فى الدخل وفرص العمل من خلال الاستثمارات العامة والخاصة، حيث يقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم (United) **Nations Environment Programme 2013,p23**

ويرى " دهيرمان "Huberman،2010" إن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يعتبر مرادف للاقتصاد المستدام" ويعرف على إنه هو "الاقتصاد الذي يركز بشكل خاص على التغييرات الأساسية المطلوبة لضمان أن تتم النظم الاقتصادية بطريقة أكثر استدامة، وأن تتم إعادة هيكلة الشركات والبنية التحتية لتحقيق عوائد أفضل على الاستثمارات الرأسمالية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى واستخراج واستخدام الموارد الطبيعية بمعدل أقل، وخلق أقل من النفايات والحد من الفوارق الاجتماعية".

ويشير تقرير الطبيعة ودورها في التحول نحو الأخضر، 2012 " Nature and its **Role in the Transition to a Green**"، إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر هو أكثر من مجرد تخضير القطاعات الاقتصادية، بل هو وسيلة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، من حيث تحسين رفاه الإنسان من خلال أفضل تأمين للرعاية الصحية والتعليم والأمن الوظيفي، زيادة العدالة الاجتماعية عن طريق وضع حد لتزايد معدلات الفقر وضمان مستوى اجتماعى واقتصادى مناسب، والحد من المخاطر البيئية من خلال معالجة تغير المناخ وتحمض المحيطات والحد من الندرة البيئية من خلال تأمين الوصول إلى المياه العذبة، والموارد الطبيعية وتحسين خصوبة التربة(Ten & Withana,2018,p52)

ويتضح مما سبق أنه يعد مبدأ "الحفاظ على البيئة" من أهم المبادئ التى ينادي بها الاقتصاد الأخضر، وفى سعيه لتطبيق هذا المبدأ يشدد على أهمية الاستثمارات الخضراء، والتي لا ضرر منها على البيئة، فقد بات الاقتصاد الأخضر مسعاً للعديد من الدول لتحقق به التقدم المنشود في مختلف المجالات، ولم يقتصر الأمر فقط على الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، بل يتعداه لتحقيق طفرة فى الاستثمارات الصديقة للبيئة.

وبعد الإطلاع على مختلف التعريفات حاول الباحث أن تصيغ تعريفاً يضع للبعد التربوى مكانته فى مفهوم الاقتصاد الأخضر في تعريف هو الأقرب لمضمون البحث، والذى يمكن صياغته كما يلى : الاقتصاد الأخضر هو مجموعة من الاستثمارات والخدمات والأنشطة والمشروعات التي تصمم وتنفذ بمواد صديقة للبيئة دون أن تسبب أى ضرر للموارد الطبيعية أو ينتج عنها ضرر للبيئة، وينتج عنها تحسن في رفاه الإنسان، ويتم تنفذها بواسطة خريجي التعليم الجامعى ممن يمتلكون من المهارات والمعارف والقدرات والكفاءات ما يؤهلهم لتنفيذ الأنشطة والخدمات والمشروعات الصديقة للبيئة، ولديهم خبرة كافية في التعامل السلمي مع الموارد الطبيعية، وحسن استغلالها بكفاءة مع الحفاظ عليها".

عرف الاقتصاد الأخضر بأنه؛ اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، ولا يقتصر

الاقتصاد الأخضر على إنتاج الطاقة النظيفة ، ولكنه يتضمن أيضا التقنيات التى تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف(**Chapple,2008,P.1**).

ويمكن تعريف الاقتصاد الأخضر وفقً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه؛الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية البشر، ويعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية، والندرة الإيكولوجية، وبطريقة مبسطة يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد منخفض الكربون، كفء الموارد، محقق العدالة الاجتماعية.

ويعتبر تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاقتصاد الأخضر من التعريفات الشاملة للاقتصاد الأخضر وم يمكن أن يسهم فيه من حيث الإنتاج والاستهلاك ومدى مراعاته ، للمساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية (الأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٦، 7)

ويعرف مكتب العمل الدولي الاقتصاد الأخضر أنه "الاقتصاد الذي يهدف إلى رفاهية الإنسان والإنصاف الاجتماعي إلى جانب القيام بالاستثمارات البيئية كمحركات لتوليد الدخل واستحداث فرص عمل، كم أن الاقتصاد الأخضر هو أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. (مكتب العمل الدولي، 2013 ،16).

وعليه فمفهوم الاقتصاد الأخضر يرتكز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة، بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريق نحو التنمية المستدامة بم يوفره من استثمارات بالقطاعات الخضراء، وبم يوفره من فرص عمل خضراء (سمية شاكري، 2017 ،145؛ جمال الدين، وآخرون، 2014 ،433)

وتعرف وزارة البيئة بجمهورية مصر العربية، الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص والتي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة الموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث، ومنع خسارة التنوع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي(جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة، الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية، ٢٠١٨)

واتساق مع ما سبق من تعريفات للاقتصاد الأخضر، فهو اقتصاد يوفر حياة عالية ، الجودة، واستخدام فعال للموارد الطبيعية (**Dlimbetova , et al., 2016,1735**)،ويتضمن أعمالاً وصناعات تنطوي على حماية النظم البيئية، والحد من التلوث أو النفايات، أو تقليل استخدام الطاقة وخفض انبعاثات الكربون.(**Rogers and Pleasants, 2011,2**)

ويعتبر الاقتصاد الأخضر أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد والذي يهدف من خلال برامجه وسياساته المختلفة إلى استدامة تعظيم المنفعة الزمنية والمكانية والبيولوجية والفنية عند استغلال الموارد الاقتصادية من قبل الأفراد والمشروعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية .(ياسر إبراهيم داود، و جهاد أحمد نور الدين عباس، 2015 ،82).

والاقتصاد الأخضر نموذج اقتصادي يتم تطبيقه من القاعدة وصولاً إلى القمة تبعا للاحتياجات والأولويات المحلية والوطنية والإقليمية، ويقوم هذ النموذج الاقتصادي على الاستثمارات الخضراء والتي تحتاج للاستثمار في البنية التحتية البيئية، والإدارة الفعالة للمخاطر البيئية ، والاستثمار الاستباقي في رأس المال الطبيعي، وإصلاح السياسات وتعديل التشريعات (، نجوى يوسف جمال الدين،2016 ، 235-236).

وفي ضوء م سبق يمكن القول إن الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين رفاهية الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد، وكذلك التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية، ويمكن أن ينظر إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطوير، وبه تُصبح التنمية الاقتصادية أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وبالتالي أقل اعتماداً على استنزاف الموارد الطبيعية، كما يُصبح التلوث أقل.

ثانيًا: خصائص الاقتصاد الأخضر بالجامعات المصرية

يعد الاقتصاد الأخضر وسيلة لتدعيم المكانة الاقتصادية للدول، حيث أن لديه القدرة على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق غير مسبوق، مع سرعة وفعالية والحد من المخاطر البيئية، ويؤدى إلى تمكين العدالة الإجتماعية ويعتبر وسيلة لتحقيق النمو والتطور

والازدهار الاقتصادى. ويتسم الاقتصاد الأخضر بالعديد من الخصائص والمزايا التي تدعم التحول نحوه، منها:

1.وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها (بما في ذلك التنمية البشرية) وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو 20 على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فالتنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال تحقق التأهيل البيئى والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية. فالاقتصاد الأخضر يمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي(شريف إسماعيل عبدات عبد الوهاب ، 2015، ص 223).

2. توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة

إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضراراً ومراعى للبيئة يستند على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يتطلب الأمر إحداث تغييرات فى ممارسات معظم الشركات وتبنى أنماط إنتاج جديدة، فهو يركز على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام، مما يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتحسين الوصول إلى الطاقة المتجددة وسيساهم لا مجال فى التغلب على ندرة الطاقة وتذبذب التمويل بها(شريف إسماعيل عبدات عبد الوهاب ، 2015).

3. الحد من الفقر

بالمقارنة مع الاقتصاد البنى، فإن الاقتصاد الأخضر ينمو بشكل أسرع مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ويتميز باستثمارات النمو المؤيدة للفقراء لتحقيق كفاءة الطاقة وصيانة الموارد لأنه يركز على الأمن الغذائي والوصول إلى الاحتياجات الأساسية وخاصة المياه والكهرباء، كما يركز على الإنصاف في توزيع التكاليف والمنافع بين الأغنياء والفقراء. (Mohammed et at ,2019)

٤. توفير فرص العمل وتدعيم المساواة الاجتماعية (الوظائف الخضراء)

يساهم الاقتصاد الأخضر فى تحسين رفاه الإنسان والحد من المخاطر البيئية، كما أنه يساهم فى توفير العديد من فرص العمل نتيجة للاستثمارات الخضراء في قطاعات ومشروعات متنوعة، وهو ما يستلزم الاهتمام بمجال التعليم والتدريب وإعطاء أولوية كبيرة لهم، كما أن الوظائف الخضراء تعتبر مؤشر على القدرة التنافسية، فكلما تزايدت الاستثمارات والوظائف الخضراء كلما حققت البلدان قدرة تنافسية أعلى في المستقبل تمكنها من زيادة الدخل والمنافسة وتحقيق تنمية اقتصادية دون إلحاق أي ضرر بالبيئة. (Robert. Brears ,2018),

5.تحقيق ازدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي

حيث يهدف الاقتصاد الأخضر أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادى، وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية، وتحقيق المساواة الاجتماعية التي يصعب تحقيقها في ظل أنظمة اقتصادية تضر بالبيئة وبمواردها رافعة شعار : الربح أولا، والسوق هو الميدان والبرهان.

ثالثًا: أبعاد الاقتصاد الأخضر فى ضوء التنمية المستدامة

أبعاد الاقتصاد الأخضر من خلال العرض السابق لتعريفات الاقتصاد الأخضر يتضح أنه يضمن مجموعة من الأبعاد تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتشكل منظومة الاقتصاد الأخضر، ومنها:

1.البعد الاقتصادي :

يستند البعد الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقضى بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بما يحقق النمو الأمثل بأعلى درجة من الكفاءة. كما يشير إلى الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم ، الذين ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى ، (نوزاد عبد الرحمن البهتى، 2015 :٣) فضلاً عن تحسين التعليم والصحة والمساواة في الفرص والتي تعتبر كلها عناصر جوهرية في التنمية الاقتصادية ، ومن ثم فالاقتصاد الأخضر يؤكد على أن المجتمع سوف يسلك مسارا لتحقيق النمو الاقتصادي لزيادة الدخل سواء في الأجل

القصير أو الطويل ، كذلك البعد عن السياسات قصيرة النظر التي تسبب الإفقار ، ومع ذلك يجب أن تحافظ المجتمعات على رأسمالها الطبيعي والبشرى ، أو التي من وضع الإنسان .

ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد الأخضر يؤكد على ضرورة إحداث تغييرات أساسية في الإجراءات الاقتصادية الدولية بما يجعلها أكثر عدالة وخصوصا فيما يتعلق بالتدفقات المالية والتجارية والاستثمارات الدولية ، ونقل التكنولوجيا .

إضافة إلى ضرورة معالجة الجوانب الاقتصادية والبيئية في آن واحد بطرائق تتيح للاقتصاد العالمي أن يحفز النمو في البلدان النامية متزامنا مع إعطاء وزن أكبر لمشكلات البيئة ، وعلى الرغم من أن نوعية التعليم تسهم فى مضاعفة اقتصاديات الدول ، فإنه لكي نضمن تحقيق مجتمع مستدام لابد وأن يتوفر بالإضافة إلى جودة التعليم الحكم الرشيد مع التزام القيادة السياسية بالاستخدام الأمثل للموارد البيئية.

2.البعد الاجتماعي

يعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي يتميز به الاقتصاد الأخضر ؛ لأنه البعد الذي يمثل الجانب الإنساني والذي يجعل من النمو الاقتصادي وسيلة للتلاحم الاجتماعي والسياسي وإذا كانت الإمكانيات الطبيعية والتكنولوجية والثقافية تقوم بدور بارز في عمليات التنمية وفي تحديد مسارها ومعدلاتها ومستقبلها ، فإن العلاقات والنظم التي تحكم علاقات البشر ليست بأقل منها أهمية وخاصة في قدرتها على استغلال هذه الإمكانيات واستخدامها على الوجه الأمثل .

فالنمو الاقتصادي وفي ظل غياب القيم الاجتماعية غالبًا ما يصاحبه الفشل في تحقيق أهدافه ؛ ولذلك فإن الاقتصاد الأخضر يتحقق فقط إذا وجدت قيم أو مؤشرات اجتماعية محددة سلفا ، ولعل من أهم تلك المؤشرات الاجتماعية ما يلي : :(نوف خلف محمد ، وهالة عبد المنعم أحمد ، 2020: 257).

- إشباع الحاجات الأساسية لكل الأفراد وتمكينهم من تحقيق آمالهم في الحياة .
- إطلاق الطاقات الكامنة في المجتمع للإبداع والابتكار وتعميق الشعور بالانتماء .
- تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية .
- إحداث تغييرات جذرية في النظم الاقتصادية والتشريعية والسياسية والثقافية .

– التركيز على الطبقات المهشمة وتوفير نسبة أكبر من الدعم إلى تلك الفئات.

والواقع أنه لضمان تحقيق تلك المؤشرات ينبغي الاهتمام بمجموعة من الإرشادات والقواعد الاجتماعية المهمة ، أبرزها: (ضياء مطاوع ، ٢٠٠٧ :٢٥٦–٢٥٧)

– اشتمال سياسات التنمية على دراسات إحصائية للسكان تربط بين معدل النمو السكاني والموارد المتاحة على الأمد البعيد على أن تضمن سد احتياجات الجيل الحالي والوفاء

– باحتياجات أجيال المستقبل .

– الاهتمام بالتعليم كآلية قومية لتطوير وتنمية العنصر البشرى .

– اتباع السياسات الاجتماعية الثقافية التي تتيح فرصًا أكبر للمشاركة المتكافئة للرجال والنساء في كل ما يتعلق بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية.

– تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول ذات الثروات والموارد البيئية المشتركة .

3.البعد البيئي

في الواقع لا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي على المدى الطويل في كوكب مستنزف من الموارد الطبيعية، وفاقد لخصوبته، وملوث بدرجة لا تسمح للإنسان بالتمتع بحياة صحية ومنتجة ، مما يجعله غير قادر على دعم الإنتاج الزراعي والحيواني الذي يعتمد عليه الناس ، ومن ثمة فالتحدي الذي يواجه النظام البيئي هو العمل على إحداث التكيف بين آليات النظام البيئي وبين النشاط البيئي ؛ لأن معظم الآثار التي تقع على النظام البيئي تأتى من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان

فحماية البيئة جزء جوهري من التنمية وبغير الحماية الكافية للبيئة تضار التنمية ، وبغير التنمية تغدو الموارد قاصرة عن الوفاء باحتياجات الاستثمارات ، وتنهار عملية حماية البيئة ، لذلك ومع تزايد حجم المشكلات البيئية ظهر اتجاه عالمي يعنى بالبيئة ومشكلاتها تمثل في مؤتمر استكهولم بالسويد في الفترة ٥ – ١٦ يونيو ١٩٧٢ والذي يعد المؤتمر الدولي الأول من نوعه تحت عنوان (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية) والذي ظهر فيه أن قضية حماية وتحسين البيئة البشرية قضية تؤثر على سائر أحوال البشر في أنحاء العالم.

4.البعد التكنولوجي

التكنولوجيا تعنى استخدام المعرفة العلمية في التطبيق العملي لاستثمار موارد البيئة من جهة ، وحل المشكلات والتصدي للأخطار البيئية من جهة أخرى ، فهى فكر وأداء وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء معدات ، وهى أيضًا التطبيق المنظم للمعرفة ونتائج العلوم الأخرى من أجل حياة أفضل (محمد عماد محمد منصور ، 2019: 120) والاقتصاد الأخضر يسعى إلى استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لا تلحق ضررا بالبيئة وصحة الإنسان ، وتساعد على تبني أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.

وقد قامت التكنولوجيا بدور حيوي في تشييد البنية الأساسية داخل نطاق المحيط الحيوي، كما يبرز دورها أكثر في القضايا ذات الطبيعة العالمية (التي تخص البشرية جميعًا) أهمها الاحتباس الحراري ، ثقب الأوزون ، التسريبات الإشعاعية .

وذلك من خلال عدد من الإجراءات أبرزها : (عبد الله فهد العبد الجادر ، ٢٠١٢ : 88).

- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية .
- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة التي تحول دون مزيد من التدهور
- الحد من انبعاث الغازات ، من خلال استخدام أكفأ المحروقات في جميع بلدان العالم.
- إدماج التكنولوجيا الجديدة فى خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية

وبناءً عليه فإنه يجب تناول الطرق والأساليب التكنولوجية التي تستنبط تقنيات ذات مخلفات أقل تلويثا للبيئة ، بالإضافة إلى قابلية مخلفاتها لإعادة الاستخدام .

5.البعد الديني

بالإضافة للأبعاد السابقة، فإن هناك البعد الديني كونه الأكثر تأثيرًا في البشر وتوجيهًا لهم باعتبارهم هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد، فإذا كان البعد الاقتصادي يهدف إلى رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ، والقضاء على الفقر، والبعد الاجتماعي يهدف إلى إقامة العدل والمساواة والتماسك الاجتماعي ، والبعد البيئي يهدف إلحماية الموارد الطبيعية عمومًا والبعد التكنولوجي إلى استخدام التكنولوجيا النظيفة، فإن البعد الديني يهدف إلى صلاح الإنسان ذاته

وتزكية روحه ، ذلك الإنسان القائم على إرساء وتفعيل الأبعاد السابقة وهو العامل المؤثر والمحرك لها .

ومن هنا كانت أهمية البعد الديني، باعتباره واحداً من أهم أبعاد الاقتصاد الأخضر، وذلك للاعتبارات الآتية : (محمد عماد محمد منصور ، 2019: 122)

-التعاليم الدينية هى تعاليم سماوية بعيدة عن عوامل الخطأ أو السهو أوالنسيان وذلك مقارنة بالتشريعات البشرية.

-ما يمثله الدين من قيمة عظيمة في نفوس وأذهان البشر ومدى حرصهم على إتباعه والعمل بأوامره وتجنب نواهيه.

-نظرة الدين عمومًا للإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض و الحرص على تنميته روحيًا ، وعقليًا ، وبدنيًا ، ذلك الإنسان الذي هو غاية التنمية وهدفها ووسيلتها.

-يدعو الدين لبناء الفرد وحماية البيئة والتزود بالعلم والمعرفة وتلك هي الأبعاد التنموية التي ركزت عليها أجندة القرن الواحد والعشرين، فهو من خلال تركيزه على الفرد قد حقق البعد البشرى(الاجتماعي)، ومن خلال اهتمامه بالبيئة وحماية مواردها قد حقق البعد الحيوي أو البيئي ، كما أنه من خلال اهتمامه بالمعرفة والعلم قد حقق البعد المعرفي أو التكنولوجي.

-احترام الدين للآخر واحتوائه له واعتباره كل البشر إخوة في الانسانية مما يساعد على تقبل الأفراد والمجتمعات لأفكاره وتوجهاته.

رابعًا: التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر بالتعليم الجامعى:

تواجه عملية التحول والانتقال للاقتصاد الأخضر مجموعة من التحديات والمعوقات تقف حجر عثرة أمام انتشار الاقتصاد الأخضر وتطبيقه، ومن هذه المعوقات: (Strietska, et al, 2011, 54)

-غياب التشريعات اللازمة لتطبيق الاقتصاد الأخضر.

-ضعف تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية والتراخي في تنفيذها.

-نقص المهارات الجديدة اللازمة للاقتصاد الأخضر.

-محدودية الوعي والقدرات لدى صانعي السياسات؛ لإدماج المهارات الجديدة في البرامج اللازمة لتعلمها.

-ضعف تنسيق الجهود بين الجهات المعنية من وزارات البيئة والمؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب.

وتذكر عايد راضي خنفر 10 ٢٠١٤م، ٤). تحديات التحول والانتقال للاقتصاد الأخضر فيما يلى:

1.عدم التخطيط المحكم في مجال السياسيات التنموية.

2.تفشي ظاهرة البطالة لدى شرائح كثيرة وفي مقدمتها شريحة الشباب، وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى.

3.زيادة بعض الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى، خاصة في المرحلة الانتقالية وحواجز فنية إضافية أمام التجارة.

4.الفقر الذي لا يزال يطال ملايين البشر وخاصة في العالم العربي.

5.خيار مكلف قد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إنمائية أخرى.

6.ارتفاع كلفة التدهور البيئي، وهي في البلدان العربية على سبيل المثال تبلغ سنويًا خمسة وتسعين مليار دولار أي ما يعادل خمسة بالمائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠م.(خنفر، عايد راضي، ٢٠١٤م، ٤).

ومن المعلوم أن المشاكل المتزايدة والمرتبطة ببعضها البعض من زحام وتلوث وسوء تقديم الخدمات تؤثر بشكل كبير على الإنتاجية والصحة العامة للجميع ولكنها أكثر وطأة على الفقراء، من هنا فإن تبني هذا النوع من الاقتصاد – من المتوقع وبناء على ما سبق– أنه سيحقق الاستثمار في رأس المال الطبيعي، ويحارب الفقر، ويخلق فرص عمل، ويدعم المساواة الاجتماعية، ويحسن كفاءة الموارد والطاقة، كما يحقق نموا حضريا أكثر استدامة كما يسهم في خفض معدلات الكربون الناجمة عن وسائل النقل المختلفة. وبذلك فإن الاقتصاد الأخضر هو الطريق إلى التنمية المستدامة ومحو الفقر وهو يمس كل ناحية من حياة البشر ومسيرته

الإنمائية؛ حيث يشمل الطاقة المستدامة، وكفاءة استهلاك المياه وإدارتها، والوظائف الخضراء، وتقليص الانبعاثات الكربونية، والنقل المستدام والعمارة الخضراء والزراعة، ومصائد الأسماك، وصون الغابات وإدارة النفايات، والسياحة المستدامة، وكفاءة استغلال الموارد.

وبذلك فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، يتطلب إدراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الحالية أي أنشطة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والأنشطة المستقبلية، أي إطلاق المشاريع الخضراء، وتؤدي النتائج المضاعفة لهذه الأنشطة إلى تعزيز الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين إيجاد فرص العمل، ويسهم في تحسين الدخل بدوره في الحد من الفقر.

خامسًا:متطلبات الاقتصاد الأخضر بجامعة أسوان

يتطلب تضمين الاقتصاد الأخضر في التعليم مجموعة من الآليات يمكن تناولها على النحو التالي:

جاء في استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا أن الاقتصاد الأخضر يتطلب ما يلي:(الإسكوا ، 2011)

-إحداث تغييرات في ممارسات الأعمال بمشاركة القطاع الخاص على أن تستفيد البرامج التعليمية والشهادات الجامعية من الرؤية عن طريق إرساء قواعد جديدة كالحد من التلوث والانبعاثات والمبيدات في الأغذية، وتلوث المياه، وفرض ضرائب وغرامات.

-تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات من خلال رؤية جماعية، وتشجيع الإبداع، وإشراك جميع عناصر المجتمع المدني.

-الربط بين نظم الابتكار والبحث والتطوير، من خلال تنسيق العلاقات بين مؤسسات الأبحاث والقطاع الخاص.

-تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهني.

-تطوير التكنولوجيا الخضراء ونشرها والحصول عليها، وتعزيز الشراكة الابتكارية بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة؛ لتسريع انتشار التكنولوجيا الخضراء.

ويضاف لما سبق من متطلبات التحول الاقتصاد الأخضر متطلبات تربوية الهدف منها إعداد العنصر البشري وتنميته كي يكون عنصرًا فعالاً في المجتمع قادرًا على تنميته وقادرًا في الوقت نفسه على الاستفادة من الإمكانات المجتمعية والتنموية المتاحة، باعتباره محور التنمية والمستهدف منها وأداة ووسيلة تحقيقها.

وترى نجوى يوسف جمال، 2014 : 446 –447) أن من متطلبات الاقتصاد الأخضر في التعليم ما يلي:

–التشجيع على إقامة شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص؛ لتدريب الطلاب والارتقاء بمهاراتهم المهنية في مجالات الاقتصاد الأخضر.

–إعطاء البرامج التعليمية توجهات جديدة بما يضمن تغطيتها لمبادئ الاقتصاد الأخضر.

–تنمية مهارات الطلاب العامة، مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والتواصل باللغة الإنجليزية وغيرها من المهارات.

–استخلاص الدروس من التجارب السابقة التي نفذت في بلدان مختلفة؛ لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر.

–الاهتمام بالدورات التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس ؛ للوصول بهم إلى مستويات عالية من الكفاءة والمهارة والقدرة على التعليم الجيد لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ويرى (أيسم سعد محمدي ، 2018: 35) ضرورة رفع الوعي البيئي، وتثقيف المجتمعات والمواطنين ومحو الأمية الإيكولوجية، وتعليم قيم الاستدامة، وتشجيع المنتجات الصديقة للبيئة.

ونظرًا لأن نظم التعليم هي أداة المجتمع لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها أصبح واجبًا على هذه النظم أن تنتهج سياسات من شأنها أن تدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بتوفير أنظمة تعليمية وتدريبية تلبي احتياجاته من المهارات . (نوف خلف محمد ؛ وهالة عبد المنعم أحمد ، 2020: 259)

وفي هذا الصدد قامت كثير من الجامعات خاصة في الولايات المتحدة بإنشاء شبكة للاقتصاد الأخضر ؛ للمشاركة بشكل فاعل في عملية دمج المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر والتنمية

المستدامة ضمن برامجها، وتزويد الطلاب بالمفاهيم الأساسية للاستدامة، وتنمية مهاراتهم وزيادة قدرتهم على المنافسة الاقتصادية في المجتمع. (هبه فؤاد سيد ، 2020: 162-163)

وعلى المؤسسات الجامعية عند التوجه نحو الاقتصاد الأخضر مراعاة أن:(نوف خلف محمد ، وهالة عبد المنعم أحمد ، 2020: 259 260).

-غياب المعايير يبطئ من التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

-التغيير يجلب معه مقاومة.

-تغيير وجهات النظر التقليدية تجاه الوظائف أصبح ضرورة.

-تقديم وصفا للوظائف الخضراء يضمن تحقيق منافع إيكولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحويل الوظائف الحالية إلى وظائف مستدامة في المستقبل.

وهذه الوظائف الخضراء صنفت إلى ثلاث فئات متميزة وهي الأخضر الفاتح، ومتوسطة الخضار، والأخضر الغامق، وتعمل الوظائف الخضراء الفاتحة على الحد من الفوضى البيئية؛ باستصلاح الأراضي، والاستعادة الإيكولوجية، ومكافحة التلوث، أما الوظائف متوسطة الخضار ؛ فستستهدف كلا من البيئة والعمل معًا، وتشمل الوظائف المرتبطة بالطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات، بينما تحمل الوظائف ذات اللون الأخضر الغامق رؤية مسؤولة إيكولوجيا ، كما أنها وظائف مرغوبة اجتماعيًا، ومفيدة ثقافيًا، وذات تأثير أخلاقي، ووجودها يتطلب تحولاً اجتماعيًا، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والإصلاح البيئي.(Good، 2013،18)

وعليه ظهرت جامعات صديقة للبيئة، وشبكات من الجامعات الخضراء؛ لتحسين استدامة الحرم الجامعي بدمج الاستراتيجيات البيئية بالإضافة إلى تطوير المناهج واستراتيجيات التعليم والتدريب وتعزيز اندماج الطلبة في الأنشطة البيئية داخل الجامعة وخارجها .(نوف خلف محمد ، وهالة عبد المنعم أحمد ، 2020: 260).

ويتضح مما سبق أن حدوث التحول نحو الاقتصاد الأخضر يحصل عندما يتوافر الوعي لضرورة هذا التحول، ويتم ذلك من خلال تضافر الجهود وحرص أعضاء هيئة التدريس والإدارة على تنميته لدى الطلاب وتحسين التعليم والعمل على تدريب الطلاب، وتضمين المناهج الدراسية لمفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتشجيع الطلاب على تكوين اتجاهات إيجابية نحو تطوير

وتحسين البيئة والمحافظة عليها ، ودعم البحوث والدراسات والمشاريع التي تبتكر حلولاً؛ لدعم الاقتصاد الأخضر.

إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

منهج البحث: المنهج الذي تستخدمه الباحث المنهج الوصفي التَّحليلي باعتباره منهجًا مُلائمًا ومناسبًا لموضوعه وطبيعته ، وهذا يؤكد مناسبة المنهج للدِّراسة الحالية تحقيقًا لأهدافها، والتي تتمثَّل في وضع تصور مقترح لدور

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية التعرف على واقع دور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع البحث جميع القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس بجامعة (دور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر) في الفصل الدراسي الثانى من العام الجامعي 2023م، واقتصرت الدراسة على إختيار عينة عشوائية قوامها) من القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسوان .

تكونت عينة الدراسة من (118) من القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسوان ، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، وتم التطبيق عليهم في الفصل الدراسي الثانى من العام الجامعي 2023م.

والجدول التالي (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى الوظيفى

العينة	العدد	النسبة
القيادات الأكاديمية	**20**	**%17**
أعضاء هيئة التدريس	**98**	**%83**
الإجمالى	**118**	**%100**

يتضح من الجدول والشكل السابق أنسبة القيادات الأكاديمية 17% من عينة البحث ، بينما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس 83% من عينة البحث .

ثالثاً: أداة الدراسة :

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق الهدف من الدراسة ، والذي يكمن التعرف على على واقع

وتكونت الاستبانة من جزأين على النحو التالي:

الجزء الأول: ويشمل (الجامعة – المستوى الوظيفى – الرتبة العلمية– الكلية).

الجزء الثانى:

المحور الأول: دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس ، ويشمل (10) عبارات.

المحور الثانى : دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال البحث العلمى ، ويشمل (6) عبارات.

المحور الثالث : دور الجامعات جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال خدمة المجتمع ، ويشمل (7) عبارات.

خامساً: صدق وثبات الدراسة

أولاً: الصدق الظاهري للأداة: للتعرف على مدى صدق أداة البحث في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين، وبلغ عدد المحكمين (15) محكمين من أعضاء هيئة التدريس فى أصول التربية ،وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحث بإعداد أداة هذه البحث بصورتها النهائية.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي :

اعتمد الباحث في حساب صدق أداة الدراسة على أسلوب الصدق الثنائي الذي يهدف إلى التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال معامل بيرسون الداخلي (Pearson Correlation" "بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لباقي العبارات في فقرات الاستبانة التي تنتمي إليها؛ لقياس مدى صلاحية العبارات المتضمنة في أداة الدراسة بمعنى "صدق المضمون" وكذلك الاتساق بين الدرجة الكلية للاستبانة، ودرجة كل محور من محاور الاستبانة كما هو موضح في ما يلى:

أ–حساب العلاقة الارتباطية بين كل عبارة من عبارات الاستبانة(البالغ عددها 38 مفردة والدرجة الكلية للاستبانة ككل.

ب–حساب العلاقات الارتباطية المتبادلة بين كل من محاور الاستبيان وبعضها البعض من ناحية، و من ناحية أخرى بينها وبين الدرجة الكلية للاستبانة.

وقد تم الاعتماد على معامل الارتباط البسيط لبيرسون (Pearson's correlation coefficient) ، والذي يقيس العلاقة بين متغيرين كميين (الدرجات الكلية بمكونات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ككل)، والخطوات والجداول التالية تبين نتائج هذه الإجراءات .

أ–حساب العلاقة الارتباطية بين كل عبارة من عبارات الاستبانة(البالغ عددها 38 مفردة) والدرجة الكلية للاستبانة ككل، ويوضح الجدول التالى معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية لها:

جدول (2) : معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية لها

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.69	9	0.59	17	0.66
2	0.56	10	0.78	18	0.72
3	0.64	11	0.64	19	0.78
4	0.61	12	0.59	20	0.73
5	0.70	13	0.69	21	0.80
6	0.62	14	0.77	22	0.66
7	0.75	15	0.61	23	0.78
8	0.77	16	0.54		

علماً أن معامل الارتباط:عند مستوى (0.01)= 0.53 وعند مستوى(0.05)= 0.79

يتضح من الجدول السابق ارتباط جميع عبارات الإستبانة مع الدرجة الكلية بإرتباطات موجبة ودالة إحصائيًا، مما يعني أن جميع عبارات الإستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة.

ب- حساب العلاقات الارتباطية المتبادلة بين كل من محاور الاستبانة وبعضها البعض من ناحية، ومن ناحية أخرى بينها وبين الدرجة الكلية للإستبانة.

كما قام الباحث بحساب مدى الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية للاستبانة الأولي ودرجة كل محور من محاور الاستبانة كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (3) : معاملات ارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط
1	المحور الأوّل: دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس .	0.83
2	المحور الثَّاني: دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس .	0.87
2	المحور الثالث : دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال خدمة المجتمع .	0.79

يتضح من الجدول السابق ارتباط الحاور الثلاثة للاستبانة مع الدرجة الكلية بارتباطات موجبة ودالة إحصائيًا، مما يعني أن جميع محاورالاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع محاور الاستبانة.

•ثبات الإستبانة

وتم استخدام طريقة ألفا كرونباخ Alpha- Chronback ، لحساب ثبات أوزان عبارات البطاقة ، ومعرفة اتساقها وتجانسها مع بعضها البعض ،حيث يوجد مدى من الدرجات المحتملة لكل عبارة وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معامل ثبات ألفا- كرونباخ} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - 1} \times \left(1 - \frac{\text{مج ع2 ف}}{\text{ع2 ك}}\right)$$

حيث:

ن = عدد عبارات الإستبانة.

مج ع2 ف = مجموع تباين كل عبارة من عبارات الإستبانة.

ع2 ك = تباين درجات الإستبانة ككل.

وقد بلغ معامل الثبات معدلاً مرتفعاً يوحى بالثقة في النتائج التي تم التوصل إليها ، ويبين الجدول الاتى معامل الثبات لمحاور الاستبانة وعدد العبارات التي تنتمي إلى كل محور، وكذلك معامل الثبات للاستبانة مجملة، وقد تمت الحسابات باستخدام برنامج الإحصاء SPSS ، وذلك على النحو التالي:

جدول (4) : معامل الثبات للاستبانة

المحور	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
المحور الأوَّل: دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس .	10	0.81
المحور الثَّاني: دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس .	6	0.84
المحور الثالث : دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال خدمة المجتمع .	7	0.89
الكلى	23	0.88

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

إن معامل الثبات في " دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس " 0.81، وفى دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال خدمة البحث العلمى 0.84 ، وفى دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال خدمة البحث العلمى 0.89 ، ومما يشير إلى تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي فإن معامل ثبات الاستبانة ككل 88. ، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى إمكانية الاعتماد على الأداة بدرجة مقبولة من الثقة.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

نتائج المحور المحور الأول: دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس

وتضمن هذا المحور (10) عبارات استهدفت الوقوف على دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس ، من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد جاءت استجابات أفراد العينة يوضحها الجدول الآتى:

جدول(5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر على مجال التدريس

م	العبارة	المتوسط	الانحـــراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
.1	تحرص جامعة أسوان على إظهار مسؤوليتها تجاه البيئة في كافة ممارساتها التعليمية.	3.72	0.902	كبير	5
.2	تعمل جامعة أسوان على أن تكسب أساليب التدريس بالجامعة الطلاب القدرة على حل المشكلات البيئية.	3.72	0.772	كبير	5
.3	تعمل جامعة أسوان على أن يحدث التدريس بالجامعة تغييرات سلوكية واتجاهات إيجابية لدى الطلاب نحو الاستدامة البيئية .	3.75	0.72	كبير	3
.4	توفر جامعة أسوان فرصاً للتدريب التحويلي نحو الوظائف الخضراء	3.53	0.921	كبير	9
.5	تستفيد جامعة أسوان من مجتمعات التعلم التي يتم فيها تبادل الخبرات بين جميع فئات المجتمع في دعم عملية التدريس.	3.69	0.765	كبير	6
.6	تعمل جامعة أسوان على تحديث وتطوير المناهج؛ بغية تلبية احتياجات سوق العمل من المعارف والمهارات الخضراء	3.91	0.674	كبير	2
.7	تحرص جامعة أسوان على أن ينمي التدريس بالجامعة قدرة الطلاب على نقد الممارسات السلبية تجاه البيئة.	3.66	0.753	كبير	8
.8	يتم استقطاب أعضاء فيئات التدريس من ذوي الكفاءات العالية في مهارات التدريس.	3.95	0.784	كبير	1
.9	تتخذ جامعة أسوان إجراءات لتتوافق مخرجات التعلم مع المعايير المهنية للوظائف الخضراء.	3.67	0.880	كبير	7
.10	تعمل جامعة أسوان على أن ينحو التعليم بالجامعة نحو تعزيز الاستخدام العادل والمستدام للموارد الأساسية كالمياه، والهواء، والطاقة.	3.73	0.804	كبير	4
المحور ككل		3.71	0.87	كبير	

يوضح الجدول (5) أن استجابات عينة البحث لمجال التدريس، جاءت بمستوى كبير، بمتوسط حسابي (٣,٧١)، وبانحراف معياري (٠,٦٤) ، وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى كبير، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (3,٥٣)، و(٣,٩٥)، مما يشير إلى تقارب وتوافق استجابات أفراد العينة حول المستوى الكبير لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بمجال التدريس.

نتائج المحور الثانى: دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر على مجال البحث العلمي

وتضمن هذا المحور (6)عبارات استهدفت الوقوف على دور الجامعات المصرية في مجال البحث العلمي ، من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد جاءت استجابات أفراد العينة يوضحها الجدول الآتى:

جدول(6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر على مجال البحث العلمي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
1.	تنشأ جامعة أسوان روابط قوية مع شبكات الاقتصاد الأخضر المحلية والدولية.	2.70	0.776	متوسط	6
2.	تهتم جامعة أسوان بعلاقات التعاون بين الجامعة والجامعات الأجنبية حول تطبيقات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة	2.72	0.873	متوسط	4
3.	تنشئ جامعة أسوان مراكز بحثية تابعة للجامعة، هدفها تطبيق مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر.	2.74	0.983	متوسط	2
4.	تسوق الجامعات المصرية البحوث والابتكارات العلمية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر؛ لتستفيد منها الشركات والمصانع ذات العلاقة.	2.71	0.875	متوسط	5
5.	تهتم جامعة أسوان بتطوير البحوث العلمية في مجال الاقتصاد الأخضر.	2.78	0.775	متوسط	1
6.	تهتم جامعة أسوان بالبحوث التطبيقية المتعلقة بقضايا الاقتصاد الأخضر، كالطاقة الخضراء، والتلوث والتخلص من النفايات	2.73	0.772	متوسط	3
المحور ككل		2.73	0.74	متوسط	

يشير الجدول (6) إلى أن استجابات عينة البحث لاستجابات أفراد العينة حول دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر على البحث العلمي، جاءت بمستوى متوسط، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٧٣)، ، وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٢,٧٠) ، و (٢,٧٨)، مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى المتوسط لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، بمجال البحث العلمي.

نتائج المحو الثالث : دورجامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر على مجال خدمة المجتمع

وتضمن هذا المحور (8) عبارات استهدفت الوقوف دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر على مجال خدمة المجتمع ، من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد جاءت استجابات أفراد العينة يوضحها الجدول الآتى:

جدول(7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر على مجال خدمة المجتمع

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
.1	تعقد جامعة أسوان شراكات مجتمعية مع الجهات ذات العلاقة لتيسير التحول نحو الاقتصاد الأخضر.	2.70	0.765	متوسط	3
.2	تقيم الجامعات المصرية أداء مؤسسات المجتمع تجاه البيئة .	2.71	0.664	متوسط	2
.3	تتيح جامعة أسوان للشركات والمؤسسات الصناعية الاستفادة من تجهيزاتها المادية في دراسة تأثيرات انشطها على البيئية .	2.72	0.765	متوسط	1
.4	تعقد جامعة أسوان دورات تدريبية مع مختلف مؤسسات المجتمع بهدف المساهمة في نشر الثقافة الخضراء	2.72	0.786	متوسط	1
.5	تعزز جامعة أسوان قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع من خلال إقامة ندوات، وملتقيات علمية في مجال الحفاظ على البيئة	2.70	0.873	متوسط	3
.6	توفر قيادة جامعة أسوان بكل كلية وحدة تعنى بشؤون البيئة والطاقة المتوسط العام	2.62	0.321	متوسط	5
.7	تستعين جامعة أسوان بالشبكات والشراكات؛ لتغذية اجندة بحوثها في المهارات الخضراء	2.66	0.903	متوسط	4
المحور ككل		2.69	0.77	متوسطة	

يشير الجدول (7) إلى أن استجابات عينة حول دور جامعة أسوان في تحقيق الاقتصاد الأخضر على خدمة المجتمع جاءت بمستوى متوسط، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٦٩)، ، وبالنسبة للعبارات، فقد جاءت جميعها بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٢,٦٢)، و(٢,٧٢)، مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى المتوسط لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة بمجال خدمة المجتمع.

ويمكن تفسير النتيجة المتوسطة لدور الجامعات المصرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة بشكل عام ، وفي مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع – بشكل خاص – إلى أن جهود الجامعات المصرية لتحقيق الاقتصاد الأخضر تُعد من الأمور الحديثة على الجامعات المصرية، وبالتالي لايزال اهتمام الجامعات نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر في هذه

المجالات في بداياته، وقد يعود ذلك أيضًا إلى أن الجامعات المصرية لا زالت تركز في أداء وظائفها على الأمور المتصلة بالتحصيل العلمي للطلبة، على حساب وظائفها الأخرى المتصلة بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي.

كما أن دور الجامعات المصرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع، قد يحتاج إلى دعم مادي قد لا يتناسب مع الموازنة المخصصة لتحقيق الاقتصاد الأخضر، مما يجعل القيادات الجامعية لاتركز على تحقيق هذه الأدوار بمستوى كبير، خصوصا إذا علمنا أن المساهمة المادية من قبل هيئات المجتمع المحلي لازالت ضعيفة في دعم البحث العلمي وخدمات المجتمع المحلي الموجهة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، وهو الأمر الذي يحتاج إلى زيادة جهود الجامعات المصرية؛ لتعزيز ثقافة التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي والجامعات المصرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، كما تؤكد هذه النتيجة أن القيادات الجامعية لا زالت ترى أن مهمة التدريس هي المسؤولية الأهم التي تقع على عاتقهم.

وتتفق نتيجة البحث الحالي مع دراسة تشاكرابورتي وآخرون (Chakraborty& 2018,Others) التي أظهرت أن التعليم يؤدي إلى ثقافة خضراء غير مستدامة، ومع دراسة لاروسي وآخرون (Laaroussi, et al. 2017)، التي توصلت إلى عدم وجود برامج تدريبية للطلاب حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، كما تتفق مع دراسة (21.نسرين إسماعيل البنوي ، ٢٠١٥)، التي توصلت إلى أن تبني المملكة العربية السعودية للاقتصاد الأخضر يسير على وتيرة بطيئة.

في حين تختلف هذه النتيجة مع دراسة ميرغا مينويو (Murga–Menovo، 2014)، التي أظهرت أن هناك وعيا كبيرا لدى المهتمين بالتعليم الجامعي بأهمية تبني الجامعات للتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر لتحقيق جودة الحياة، وربما يرجع هذا إلى الاختلاف في مجتمع الدراسة، فجامعات إسبانيا جزء من جامعات الاتحاد الأوروبي والتي قطع شوطا كبيرا في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ويعمل على توفير بيئة آمنة تحفظ الموارد الطبيعية وتحد من الانبعاثات الحرارية.

ملخص النتائج :

-لقد أدركت العديد من الدول أهمية التحول صوب الاقتصاد الأخضر فبذلت في سبيل ذلك العديد من الجهود من أجل التحول، وكان هدفها هو أن يعالج هذا التحول العديد من التحديات التى تواجهها، لعل أهمها الاحتباس الحرارى مشكلة تلوث الهواء والماء، التصحر، نقص الموارد غير المتجددة، الاستهلاك غير المحكم للموارد المتجددة، البطالة، وعدم التلاءم بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل الرغبة الملحة في تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية.

-بدأت بالفعل عدد من المجتمعات فى التوجه صوب الاستثمارات الخضراء من خلال إقامة المشروعات وتأسيس وتطوير الصناعات الخضراء، ووفرت عددا كبيرا من الوظائف الخ ضراء، واهتمت بتحقيق وملاءمة المخرجات البشرية للتعليم الجامعي لتلك المتطلبات فبدأت بإنشاء عدد كبير من التخصصات الجامعية التي تضع في حسبانها التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر بقطاعاته المختلفة، وبات هناك عددا كبيرا من التخصصات والمبادرات والجهود التي تدعم التحول صوب الاقتصاد الأخضر.

-سمة توجه العالمى يسعى جاهداً لتوظيف كافة إمكاناته وموارده لتدعيم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ويوجه كافه قطاعاته لتيسير ذلك الانتقال، لاسيما قطاع التعليم بعامة والتعليم الجامعى بخاصة، فتتبنى الأساليب والإستراتيجيات لتطوير التعليم وتعزيز كفاءاته لتوفير خريجي على قدر عال من الكفاءة والتمايز يتمكنون من المنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً في مجالات الاقتصاد الأخضر المتنوعة.

-أن استجابات أفراد العينة على عبارات بعد " مفهوم الاقتصاد الأخضر" جاءت في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط (2.21)، وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة المتوسطة، وهذا تأكيد على أن أفراد العينة على معرفة متوسطة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر.

-أن استجابات عينة البحث لمجال التدريس، جاءت بمستوى كبير، بمتوسط حسابي (٣,٧١)، وبانحراف معياري (٠,٦٤)، وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى كبير، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٣,٥٢)، و(٣,٩٥)، مما يشير إلى تقارب

وتوافق استجابات أفراد العينة حول المستوى الكبير لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بمجال التدريس.

-أن استجابات عينة البحث لمجال البحث العلمي، جاءت بمستوى متوسط، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٧٣)، ، وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٢,٧٠) ، و (٢,٧٨)، مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى المتوسط لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، في ضوء أهداف التنمية المستدامة بمصر بمجال البحث العلمي.

التصور المقترح لدور جامعة أسوان فى تحقيق الاقتصاد الأخضر

لتحقيق الهدف العام من البحث تم مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ومن خلال النتائج التي توصلت لها نتائج البحث الميداني، التي تم استعراضها وتحليلها من خلال الاجابة عن أسئلة البحث في ضوء ذلك كله، يمكن وضع التصور المقترح التالي فى الخطوات التالية :

أولاً: أهداف التصور المقترح :

1.تنمية المسئولية الاجتماعية لجامعة أسوان من خلال تفعيل وظائفها.

2.مساهمة جاكعة أسوان في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك بما يسهم في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري.

3.تنمية وتفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وقطاع الأعمال

ثانياً: منطلقات التصور المقترح

1.التأكيد على أهمية تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر ؛ لما له من دور فعال في المساهمة في حل الكثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري.

2.التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المصري –ومنها الجامعات – في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر.

3.التأكيد على ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، بما يتناسب مع البيئة المصرية

ثالثاً: أسس مرتكزات التصور المقترح :

-الإقتصاد الأخضر عملية نمائية تتصف بالإستمرارية وتركز على الأدوار المستقبلية ، ويشكل نقطة إنطلاق إعادة التشكيل التعليمي ، كما يتناول التعليم الفعال ، والطرائق ، والإجراءات ، والأدوات التي ينبغي توظيفها في مواقف التعليم المختلفة .

-الإقتصاد الأخضر يسهم في إعداد وتأهيل الثروة البشرية ، كما أنه يساعد في تنمية قدرات المتعلم بشكل يجعله مواطناً وفعالاً يسهم في بناء الوطن وخدمته والتفاعل مع بيئة الأعمال المحيطة به بشكل إيجابي ، والتعامل مع افراد المجتمع وشرائحه بأسلوب أخلاقي وإجتماعي حميد .

-الإقتصاد الأخضريسهم في استثمار الموارد البشرية بإستخدام التطبيقات التكنولوجية التي تدعم الإبتكار ومعالجة أوجه النقص في مهارات الطلبة برؤية جديدة تساعد على المحافظة على البيئة الخضراء ، وتعزيز إمكاناتهم لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة .

-نشر وتعزيز وإدماج التعليم الأخضر له نتائجه الكبيرة ومكتسباته المستقبلية وآثاره القوية على التنمية المستدامة ؛ لأنه يخلق قاعدة عريضة من المبتكرين والمبدعين في كافة المجالات ، وإعداد الطلبة لثقافة خضراء قوامها الإبداع والإبتكار والإنجاز .

-الإقتصاد الأخضر يهتم بتنمية قدرات الإبتكار ، وتطوير حلول لإعادة هيكلة الأعمال الإيكولوجية ، والعمل على جودة التعليم وتعزيز الدافع لدى الطلاب ، من خلال تطوير الكفاءات ، ودعم تطبيق أساليب مبتكرة في التفاعل بين جودة التعليم وسوق العمل .

-الإقتصاد الأخضر مطلباً أساسياً وأمراً حتمياً وضرورياً لأثار التدهور البيئي والأزمات والمشكلات العالمية بصفة عامة ، والاختلالات البيئية بصفة خاصة .

رابعًا: محاور التصور المقترح

1.دور جامعة اسوان في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة التدريس:

يمكن للجامعة أن تسهم في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة التدريس وذلك من خلال ما يلي:

-نشر الوعي البيئي عموما والاقتصاد الأخضر خصوصا من خلال الاهتمام بأنشطة التعليم والتوعية البيئية من خلال دمج بعض الموضوعات المتعلقة بالتربية البيئية ومنها الاقتصاد الأخضر في المقررات الجامعية، وتعميق مفاهيم حماية البيئة من خلال بعض المقررات والأنشطة الطلابية

-تنمية مهارات الطالب التي تمكنه من فهم وتطبيق القضايا المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، مثل: تنمية مهارات اللغة الإنجليزية، والعمل الجماعي، واستخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته، وعرض المعلومات وتفسير الظواهر، واستخدام الوسائل السمعية والبصرية في عرض المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الحصول علي المعلومات والبيانات وتحليلها.

-تطوير برامج التربية البيئية التي تدرس للطلاب ويكون ذلك من خلال المشاركة مع المجموعات والقطاعات المستهدفة من المواطنين.

-تقديم برامج توعية من خلال بعض الأنشطة التي تقدم للطلاب عن الاستدامة والاقتصاد الأخضر عمومًا.

-تطوير المناهج الدراسية وتطوير الدراسات العليا في كل ما هو ضروري ومتعلق بتطوير تعليم الاقتصاد الأخضر في التعليم العالي.

-استحداث تخصصات جديدة مرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

-الاهتمام بعمل مشاريع مرتبطة بالاقتصاد الأخضر ضمن الأنشطة الصفية واللاصفية لطلاب الجامعة.

-تطوير وتحديث البرامج القائمة والمرتبطة بالاقتصاد الأخضر لتقييمها والوقوف على مدى تغطيتها لهذا المفهوم.

-إنشاء كليات للطاقة والبيئة لتلبية حاجة المجتمع من القوي العاملة في قطاعات الصناعة الخضراء الناشئة مثل: الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة والتكنولوجيا النظيفة.

-تقييم المقررات الحالية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر لتحديد نقاط الضعف والقوة في تناولها لهذا المفهوم، وبالتالي تعزيز نقاط الضعف وتلافي أوجه القصور فيها من حيث التركيز على مبادئ الاقتصاد الأخضر بشكل جيد وفعال.

-التأكيد من خلال التدريس وما يتبعه من أنشطة على بناء المهارات اللازمة لتحقيق هذا المفهوم مثل تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي، وتنمية مهارات الفعل الايجابي، وتعزيز المسؤولية الشخصية والجماعية، وتنمية القدرة على حل المشكلات.

-تنويع بيئات التعلم بما يسهم في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر؛ كالفصول الجاذبة والقاعات الإلكترونية.

- تصمم برامج التربية البيئية بحيث توضح الصلة بين القضايا البيئية والمجردة من ناحية، وبين الاهتمامات الشخصية والمحلية وأنماط العيش للمجموعات المستهدفة من ناحية أخرى.

2.دور جامعة اسوان في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال البحث العلمي:

ومن خلال الوظيفة الثانية للجامعة يمكن لها أن تقوم بأدوار عدة في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، ومنها:

- إنشاء برامج بحثية تتعلق بالاقتصاد الأخضر، والتعليم من أجل التنمية المستدامة وتشجيعها ومتابعتها وتقييمها.

-إنشاء قاعدة بيانات كاملة تحدث باستمرار تهتم بكافة القضايا المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، استنادا إلى البحوث العلمية التي تجريها الجامعات في هذا المجال.

-تشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية في كافة القضايا المرتبطة بالاقتصاد الأخضر مثل تغير المناخ، ووضع خطط محددة وتمويل واضحة، ويمكن أن تشمل البحوث المجالات التالية: القانون الدولي والمناخ، والنظم الحضرية المستدامة، وتقلبات المناخ والتنبؤ به، وتغير المناخ والتكنولوجيا الحيوية. وسياسة الاستدامة، وإدارة الكربون والنفايات والتلوث، والمياه، والتنوع البيولوجي وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.

-مضاعفة الإنفاق على البحوث المتعلقة بإنتاج وتطوير الأصناف المتأقلمة مع التغيرات المناخية.

-تنمية وتعزيز فرص الانتفاع بالبحوث والابتكارات العلمية والتكنولوجية التي تتناول القضايا المتعلقة بالاقتصاد الأخضر؛ وذلك من خلال الاهتمام بتسويقها وتطبيقها بالشراكة مع الشركات والمصانع في تطبيقها.

3.دور جامعة اسوان في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال خدمة المجتمع:

-الشراكة بين الجامعات وأصحاب الأعمال في تطوير المهارات التقنية والإدارية التي تلبي متطلبات الاقتصاد الأخضر، وتحديد المهارات الحالية والمستقبلية للتوظيف.

-تفعيل دور خدمات التوظيف في الجامعة للنظر في أفضل السبل لدعم الطلاب والخريجين في الحصول على فرص لتعزيز كفاءتهم لتلبية احتياجات الاقتصاد الأخضر.

-التعاون مع التعليم الفني والتقني فى مجال التدريب في مجال الطاقة والزراعة وكل ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

-إعادة تدريب العاملين الجدد للتحول من الصناعات القديمة الملوثة إلى الصناعات الجديدة، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون والشراكة مع الشركات والروابط المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

-عقد دورات تدريبية بالشراكة بين الجامعات وبعض المؤسسات والشركات، ويكون هدفها المساهمة في نشر التكنولوجيا الخضراء؛ وذلك بالتعاون بين الجامعات والمراكز الأكاديمية وقطاع الأبحاث والقطاع الخاص.

-تقديم الدورات لأعضاء هيئة التدريس وتعزيز كفاءتهم في المهارات والمعارف المتصلة بمفهوم الاقتصاد الأخضر.

- المساهمة في تعزيز دور مؤسسات التدريب المهني وزيادة عدد مراكزها لرفع قدرتها على تأهيل القوى العاملة، وزيادة كفاءتها وإنتاجيتها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل وتمكنها من إشغال فرص العمل.

- عقد بعض الندوات والمؤتمرات في الجامعات، ويكون الهدف منها هو زيادة وعى المواطنين ومتخذي القرارات والمستثمرين بخطورة قضية تغير المناخ؛ وذلك باستكشاف القضايا والمشكلات المرتبطة بتغير المناخ والمتفرعة عنه مثل قضايا ارتفاع مستوى سطح البحر وما سوف يترتب عليه، وارتفاع درجة حرارة جو الأرض وأثره على الزراعة، وتأثير ذلك المحتمل على صحة البشر ورفاهيتهم وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

-المساهمة في تطوير التكنولوجيات الخضراء ونشرها والحصول عليها، ويتأتى ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وإنشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيات الخضراء. الشراكة مع المؤسسات التجارية والصناعية؛ من أجل خلق روابط قوية للمهن الخضراء وذلك بتوجيه ودعم من قبل خبراء الصناعة.

-تعزيز الشراكة مع أصحاب الأعمال ومؤسسات المجتمع المحلى والقطاع الخاص؛ عن طريق تحديد أصحاب المصالح ورجال الأعمال والمستثمرين وممثلي شركات القطاع الخاص في المجال الزراعي، وإشراكهم في مراجعة البرامج التعليمية وما تتضمنه من مقررات.

- المساهمة في وضع القوانين والتشريعات المرتبطة بتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر.

خامسًا: معوقات تطبيق التصور المقترح:

-ضعف الوعي بأهمية تطبيق المفهوم.

-التراخي من قبل بعض القيادات الجامعية.

-ضعف التعاون من قبل المؤسسات الأخرى مع الجامعة من قبل المؤسسات الأخرى.

-ضعف الميزانيات المتاحة للجامعات.

-مقاومة التغيير من قبل البعض.

سادسًا: أساليب التغلب على هذه المعوقات:

-نشر الوعى بهذا المفهوم من خلال التمهيد له من قبل الدولة بكافة

-مؤسساتها، والتعاون مع وسائل الاعلام في هذا الشأن.

-زيادة الميزانيات المخصصة للجامعات.

-نشر ثقافة التغيير.

المراجع

أولاً :المراجع العربية:

1. الأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة ،الدورة الثانية، نيروبي، 23–27 مايو، البند4(ح) من جدول الأعمال المؤقت: المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية، التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2016م.
2. أيسم سعد محمدي،" الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجًا، **مجلة العلوم التربوية**، مج 26 ، ع 4 ، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية 2018م.
3. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – مرجع لواضعي السياسات منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.، 2011م
4. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، نيروبي، 2011م.
5. بشير هشام التغير المناخي وأثره علي مصر معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل ، 2014م، جامعة الفيوم.
6. سمر هارون ، الاقتصاد الأخضر: كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين ، " **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية** ، مج6، ع 2، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2019م.
7. سمية شاكري ،الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي**، ع ، 15الجزائر، يناير. 2017
8. شريف إسماعيل عبدات عبد الوهاب ، إشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر فى الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد (١٢) ، المجلد (١)، 2015م.
9. ضياء مطاوع ، في الثقافة والتنوير البيئي، **سلسلة الثقافة العلمية** ، مؤسسة الكويت للتقدم العلم، 2007م.

10.عايد راضي خنفر ، الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، العدد التاسع والثلاثون، يناير، مصر ،2014م.

11.عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر". **مجلة أسيوط للدراسات البيئة**. ع(39) ، يناير، مصر، 2014م.

12.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (أ) ،الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية ، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011م.

13.محمد عماد محمد منصور ،" تأثير تكنولوجيا المعلومات على مهام مدير مصادر المعلومات "، **مجلة التربية** ، س(38)، ع(١٦٨) ، 2019م..

14.مديحه فخري محمود،" تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية "، **المجلة التربوية**، مج ٤٩. كلية التربية، جامعة سوهاج، 2017م.

15.نجوى يوسف جمال الدين ،" التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، **مجلة العلوم التربوية**، مج ٢٥، ع٤ ، جامعة القاهرة ، كلية الدراسات العليا للتربية، 2014م.

16.نجوى يوسف جمال الدين، الاقتصاد الأخضر وتعلم الكبار وتعليمهم، **المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة** ، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، أبريل.2016م.

17.نجوى يوسف جمال الدين،" التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم"،**مجلة العلوم التربوية،ج(1)، ع(4)**، كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهر ، 2017م

18.نسرين إسماعيل البنوي،" البنية التحتية للاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية: العوائق والاستراتيجيات والفرص– تحليل"، **المجلة الدولية للأعمال والتنمية الاقتصادية**، مج(3)، ع(38) ، 2015م.

19.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، س(3)، ع(25) ، 2015م.

20.نوزاد عبدالرحمن الهيتي ،" الاقتصاد الأخضر: المبادئ والتطبيقات"، **مجلة التربية**، س51، ع204، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر ،2022م، 121-143.

21.نوف خلف محمد ، وهالة عبد المنعم أحمد ، " دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ع 120، رابطة التربويين العرب ، القاهرة ، 2020.

22.هاني محمد السيد، أثر استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في التحول إلي الاقتصاد الأخضر بالتطبيق على مصر، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، مج24، ع1،جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2023 ، 89 – 122

23.هبه فؤاد سيد ،" فاعلية برنامج مقترح في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر لتنمية الوعي البيئي والتفكير الإيجابي لدى الطلاب المعلمين بالشعب الأدبية بكلية التربية"، **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية** ، ، مج 44، ع 1، جامعة عين شمس، كلية التربية،2020م.

24.ياسر إبراهيم محمد داود ، وجهاد أحمد نور الدين عباس (2015) دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-2011) ، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، س2، ع3، أكتوبر.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Chakraborty, A. Singh, M& Roy, M., Green Curriculum Analysis in Technological Education. International Progressive Education, 14(1), 2018,122-129.

1.Chapple ,K., Defining of Green Economy, A primer on Green Economic Development, Center for Community Innovation , University of Calefornia, Berkely.2008.

2.Good, C, " A Just Transition to a Green Economy: Evaluating the Response of Australian Unions", Australian Bulletin of Labour, Vol. 39, No. 2,2013 . 13-33.

3.Laaroussi, A, Bakkali, S, Cherkaoui, O ,Role of Industries and Higher School of Engineering towards Green Industrialization and Green Economy: Case Study of Morocco, The Eurasia Proceedings of Educational & Social Sciences,7 (1),2017, 67-71. Retrieved from http://dergipark.gov.tr/epess/issue/30770/332656.

4.Mohammed ,E,et all , Green Economy and Renewable Energy Focusing on the Biomass Energy Source, Journal of Sustainable Development, Vol (9), No (3), 2016 .

5.Murga, Menoyo, Á. , Learning for a Sustainable Economy: Teaching of Green Competencies in the University. Sustainability (6),2014, 2974-2992.

6.Nhamo, G (2014) Reviewing Some Implications of the Green Economy for Higher and Further Education Institutions,Institute for Corporate Citizenship, University of South Africa, Southern African Journal of Environmental Education, Vol. 30

7.Nhamo, G. Reviewing Some Implications of the Green Economy for Higher and Further Education Institutions. Southern African Journal of Environmental Education, 30(1),2014, 79-95.

8.Rao, P. & Aithal, P, Green Education Concepts & Strategies in Higher Education Model. International Journal of Scientific Research and Modern Education,2016, (II, 793-802.

9.Robert C. Brears ,K, The Green Economy and the Water- Energy-Food Nexus, United Kingdom: Library of Congress,2018.

10.Rogers, Kimberly R., and Pleasants, R, Greening Community Colleges: An Environmental path to improving Educational outcomes, Jobs for the Future, Metlife Foundation2011,. http://Files.eric.ed.gov/fultext/ED519797.pdf.

11.Strietska,L, et al., Skills for green jobs: a global view: synthesis report based on 21 country studies, International Labour Office, Geneva.,2011.

12.Ten Brink P., Mazza L., Badura T., Kettunen M. and Withana S. November), Nature and its Role in the Transition to a Green Economy, Final Report, Institute for European Environmental Policy (IEEP),2018.

13.United Nations Economic Commission for Africa , A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Africa? Addis Ababa, Ethiopia,2012 .

14.United Nations Environment Programme , Green Economy Scoping Study Ghana, United Nations Environment Programme ,2013

ثالثاً : المواقع الإلكترونية

1.جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة، الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية(٢٠١٨) الاقتصاد الأخضر./www.eeaa.gov.eg/ar-eg

2.عبد الله فهد العبد الجادر ، التنمية المستدامة ضرورة ، جريدة النهار (النهار الاقتصادي) 2012 Htpp://www.annaharkw.com/annahar/article.aspx.

3.علي عبد الرحمن علي ، الاقتصاد الأخضر، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، 2016م، بحث منشور علي الموقع التالي: http://www.ausde.org, 13/11/2023